فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة.....أ–م

الفصل التمهيدي:تطور النظام القضائي للأسرة في التشريع الإسلامي والقوانين العربية

المبحث الأول: مكانة الأسرة في التشريع الإسلامي وفي القانون الجزائري.....4

المطلب الأول: مكانة الأسرة في الإسلام.....4

المطلب الثاني: مكانة الأسرة في التشريع الجزائري.....8

المبحث الثاني: تطور التطبيق القضائي لأحكام الأسرة في القوانين العربية.....10

المطلب الأول: مراحل تقنين الأحوال الشخصية 10

المطلب الثاني: تطور مفهوم قانون الأحوال الشخصية.....12

المطلب الثالث: مراحل تطور التطبيق القضائي للأحوال الشخصية في العصر الحديث..... 14

المطلب الرابع: تطور قانون الأحوال الشخصية في البلاد العربية.....17

المبحث الثالث: تطور التطبيق القضائي لأحكام للأسرة في القانون الجزائري..... 21

المطلب الأول: ما قبل صدور القانون **1984**.....21

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد صدور قانون الأسرة لسنة **1984**.....25

المطلب الثالث: ملاحظات تقويمية لقانون الأسرة **84–11** 30

المبحث الرابع: تعديل قانون الأسرة الجزائري **11/84** بالأمر **02/05**.....37

المطلب الأول: الدعوة إلى التغيير.....37

المطلب الثاني: تعديل قانون الأسرة الجزائري **11/84** بالأمر **02/05**..... 39

المطلب الثالث: الاختصاص القضائي وصلاحيات قسم شؤون الأسرة.....44

الباب الأول: أحكام الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري

الفصل الأول: أحكام الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي.....48

المبحث الأول: حقيقة الاجتهاد القضائي في الفقه الإسلامي.....51

المطلب الأول: مفهوم الاجتهاد القضائي.....51

المطلب الثاني: الفرق بين الاجتهاد الفقهي والاجتهاد القضائي.....58

المطلب الثالث: مشروعية الاجتهاد وحكمه.....65

المطلب الرابع: شروط الاجتهاد.....68

المطلب الخامس: مراتب الاجتهاد..... 77

المطلب السادس: مجال الاجتهاد وضوابطه.....83

المطلب السابع: ضرورة الاجتهاد وأسبابه في العصر الحديث.....93

المطلب الثامن: مصادر الأحكام الاجتهادية.....100

المبحث الثاني: النظام القضائي في الفقه الإسلامي.....107

المطلب الأول: مشروعية القضاء وحكمه والحكمة من تشريعه.....107

المطلب الثاني: التنظيم القضائي في الإسلام– تطوره واختصاصاته.....112

المطلب الثالث: مبادئ القضاء في الفقه الإسلامي وخصائصه.....122

المبحث الثالث: أحكام القاضي في الفقه الإسلامي.....132
المطلب الأول: تعريف القاضي..... 132
المطلب الثاني: شروط القاضي وضوابطه..... 133
المبحث الرابع: سلطة ولي الأمر في تقييد القاضي بمذهب معين..... 154
المطلب الأول: حدود سلطة ولي الأمر في تقييد القاضي بأحكام معينة..... 154
المطلب الثاني: تقييد القاضي المجتهد بمذهب معين..... 155
المطلب الثالث: تقييد القاضي المقلد بمذهب معين.....157
المبحث الخامس: حجية الأحكام القضائية في الفقه الإسلامي.....160
المطلب الأول: تعريف الحكم القضائي.....161
المطلب الثاني: المقصود بحجية الحكم ائي.....162
المطلب الثالث: تأسيس الحجية على قاعدة الاجتهاد لا ينقض بمثله.....163
الفصل الثاني: أحكام الاجتهاد القضائي في التشريع الأسري الجزائري.....169
المبحث الأول: تطور التنظيم القضائي في الجزائر.....172
المطلب الأول: المرحلة الانتقالية ابتداء من **1962-1965**.....172
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات القضائية ابتداء من سنة **1965** وما بعدها.....174
المطلب الثالث: مرحلة الإصلاح القضائي لسنة **1996**..... 176
المبحث الثاني: السلطة القضائية ومبادئ التنظيم القضائي الجزائري..... 178
المطلب الأول: القاضي وشروط توظيفه في التشريع الجزائري..... 178
المطلب الثاني :حقوق وواجبات القضاة..... 186
المطلب الثالث: هياكل القضاء الحالي..... 190
المطلب الرابع: المبادئ الأساسية للنظام القضائي الجزائري..... 192
المبحث الثالث: الاجتهاد القضائي في قانون الأسرة الجزائري..... 201
المطلب الأول: مفهوم الاجتهاد القضائي قانونا..... 201
المطلب الثاني: مجال الاجتهاد القضائي ومصادره..... 203
المبحث الرابع: حجية الأحكام القضائية في القانون الوضعي..... 212
المطلب الأول: المقصود بحجية الحكم القضائي..... 212
المطلب الثاني: تقسيم الأحكام من حيث الحجية المترتبة عليها..... 213
المطلب الثالث: تقسيم الأحكام من حيث قابليتها للطعن 214
المبحث الخامس: اجتهاد القاضي في العصر الحديث وضرورة التقنين..... 217
المطلب الأول: مدى حرية القاضي في الاجتهاد في القانون الوضعي..... 217
المطلب الثاني: التقنين في مجال الأحوال الشخصية.....
221
المبحث السادس: تطور الاجتهاد القضائي وأهميته في قانون الأسرة من الوجهة العملية..... 226
المطلب الأول: العوامل المساعدة على تطور الاجتهاد في قضايا الأسرة..... 228
المطلب الثاني: أهمية الاجتهاد القضائي في قانون الأسرة من الوجهة العملية..... 230
المطلب الثالث: سعة فضاء الاجتهاد القضائي ومجاله أحكام الأسرة..... 231

المطلب الرابع: الاجتهاد القضائي في أحكام الأسرة –دواعيه–ضوابطه–آثاره..... 237
الباب الثاني: تطبيقات الاجتهاد القضائي الشرعي في مسائل الزواج والطلاق وآثارهما
الفصل الأول: تطبيقات الاجتهاد القضائي الشرعي في مسائل الزواج وآثاره.....244
المبحث الأول: مقدمات عقد الزواج.....247
المطلب الأول: تعريف عقد الزواج وبيان حقيقته ومميزاته.....247
المطلب الثاني: مشروعيته وحكمه والحكمة منه.....258
المطلب الثالث: الخطبة في عقد الزواج.....265
المطلب الرابع: التعويض عن الضرر المادي والأدبي بسبب العدول عن الخطبة.....272
المطلب الخامس: اقتران الفاتحة بالخطبة.....281
المبحث الثاني: أركان عقد الزواج 286
المطلب الأول: تحديد أركان عقد الزواج في الفقه والقانون.....286
المطلب الثاني: ركن الرضا في عقد الزواج وأثر تخلفه.....292
المبحث الثالث: الشروط الشرعية لعقد الزواج وأثر تخلفها مقارنة بقانون الأسرة.....302
المطلب الأول: نظرة في شروط عقد الزواج.....302
المطلب الثاني: الصداق وأثر تخلفه في عقد الزواج.....306
المطلب الثالث: الولاية في عقد الزواج.....326
المطلب الرابع: الإشهاد على النكاح في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري.....366
المبحث الرابع: الشروط القانونية لعقد الزواج مقارنة بالفقه الإسلامي.....374
المطلب الأول: الأهلية في عقد الزواج..... 375
المطلب الثاني: الفحص الطبي قبل الزواج في القانون والطب والفقه..... 391
المطلب الثالث: شرط عدم وجود زواج سابق قائم..... 397
المطلب الرابع:شرط انعدام الموانع الشرعية للزواج وأثر مخالفة ذلك في قانون الأسرة الجزائري..... 408
المبحث الخامس: الاشتراط في عقد الزواج وآثاره في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 412
المطلب الأول: الشروط المقترنة بعقد الزواج 413
المطلب الثاني: أثر الاختلاف الفقهي في الاشتراط في عقد الزواج..... 422
المطلب الثالث: حكم عقد الزواج وأقسامه 428
المبحث السادس: آثار عقد الزواج في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 436
المطلب الأول: إثبات النسب في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 439
المطلب الثاني: النفقة كأثر من آثار عقد الزواج..... 463
الفصل الثاني: تطبيقات الاجتهاد القضائي الشرعي في مسائل انحلال الزواج وآثاره.....471
المبحث الأول: انحلال الرابطة الزوجية بالطلاق.....474
المطلب الأول: الفُرَق وأنواعها في الفقه الإسلامي.....474
المطلب الثاني: مفهوم الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة.....478
المطلب الثالث: أحكام الطلاق من خلال المواد 49 إلى 51 من قانون الأسرة.....496
المطلب الرابع: الطلاق التعسفي في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري.....509
المطلب الخامس: التعويض عن الطلاق التعسفي.....532
المبحث الثاني: الخلع في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري.....561

المطلب الأول: تعريف الخلع وبيان حكمة مشروعيته وحكمه 562
المطلب الثاني: الخلع بين الرخصة والحق الأصيل..... 571
المبحث الثالث: التفريق القضائي في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 585
المطلب الأول: التطليق في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 585
المطلب الثاني: التطليق لمخالفة أحكام المادة الثامنة من قانون الأسرة..... 589
المطلب الثالث: التطليق للشقاق في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 593
المطلب الرابع: التحكيم في دعوى التطليق للشقاق في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 602
المبحث الرابع: آثار انحلال الرابطة الزوجية في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 611
المطلب الأول: أحكام الحضانة في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري..... 612
المطلب الثاني: أحكام الحضانة وفق التعديل الجديد..... 622
خاتمة..... 635
الفهارس العامة
فهرس الآيات القرآنية
فهرس الأحاديث النبوية
فهرس الأعلام
فهرس المصادر والمراجع

ملخصات البحث

ملخص البحث باللغة العربية

ملخص البحث باللغة الفرنسية

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

ملخص البحث

ظلت أحكام الشريعة الإسلامية إلى منتصف القرن التاسع عشر القانون العام في جميع نواحي الحياة، حيث لا قانون سواها في البلاد العربية والإسلامية. ومما ساعد هذه الشريعة على البقاء عبر الدهور والأيام أنها احتوت في أصولها على عناصر البقاء، وذلك لاحتوائها مصادر مرنة متطورة تسمح للمشرعين في كل عصر ولأولـــي الأمر أن يصيغوا نظريات وقواعد من المبادئ التي جاءت بها نصوص هذه الشريعة دون مخالفة لها أو تغيير.

والاجتهاد القضائي الشرعي- وهو فرع من فروع الاجتهاد العام- بما يقوم عليه من أصول وضوابط صحيحة جعلته صالحا للحكم في القضايا المطروحة أمامه، وقادرا على النظر فيما يقدمه من حلول لما يستجد من وقائع وحوادث في مختلف مجالات الحياة الإنسانية في كل زمان ومكان.

غير أن المتغيرات التي شهدتها المجتمعات الإسلامية وتأثير المدّ الأجنبي والغزو الثقافي الغربي أدى إلى انحصار مجال تطبيق القضاء الشرعي في مسائل الأحوال الشخصية التي تنظم العلاقات الأسرية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية الثابتة بالنصوص القطعية والاجتهادية، والتي تجعلها مسايرة لمتطلبات العصر وحاجات الحياة الإنسانية بما يتوافق وروح التشريع الإسلامي.

إلا أن هذا الأمر لم يكن محل اتفاق بين رجال الفكر المحافظين وبين دعاة التغيير المتأثرين بالحضارة الوافدة وبالنهضة الغربية الحديثة، وذلك بالدعوة إلى التضييق من مجال تطبيق القضاء الشرعي في شؤون الأسرة بدعوى عدم مسايرتها للواقع وقصورها عن معالجة المستجدات وهضمها لحقوق المرأة، وذلك بالاستعاضة بالقوانين الوضعية الأجنبية التي تعدّ – في نظرهم- أكثر واقعية واستجابة لمتطلبات العصر وتطوراته، وضمانا لتقوية المركز القانوني والاجتماعي للمرأة.

والواقع أن ما يشهده العالم الغربي من انحلال في القيم وانهيار في المبادئ والأخلاق، وانحدار بمستوى المرأة ومكانتها إلى أدنى الدرجات، دليل على رفعة الشريعة الإسلامية وسموها بتكريمها للمرأة أياً كان موقعها بما يضمن لها الحماية والاستقرار والسلامة والأمن.

وعلى الرغم من كل هذا فقد بقيت الأسرة في المجتمع الجزائري-على غرار بعض الدول العربية- تحكمها الشريعة الإسلامية، حتى ولو لم تجعل لها محاكم شرعية خاصة بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية وقضايا الأسرة، وذلك من خلال القانون 84-11 لسنة 1984 الذي جاء

وليد صراعات إيديولوجية وتجاذبات فكرية، أدت في النهاية إلى صدور قانون يتماشى والتقاليد الأصيلة للمجتمع الجزائري إلى حدّ ما.

وبعد مرور أزيد من عشرين سنة، وعلى إثر التغيرات السياسية والتطورات العلمية التي شهدتها الجزائر، وارتفاع أصوات المنادين بالتغيير، ونظرا للضغوط الخارجية المفروضة –على المجتمعات العربية–بدعوى حماية حقوق الإنسان ومساواة المرأة بالرجل، كان لزاما على المشرع إعادة النظر في القانون بتعديله عن طريق إلغاء بعض مواده وإثراء البعض الآخر منها وإضافة الجديد إليه.

وعلى خلفية هذا الصراع فقد مس التعديل الذي جاء به الأمر 05-02 لسنة 2005 أهم المواد التي من شأنها أن تعزز مكانة المرأة وتقوي مركزها القانوني والاجتماعي للوصول بها إلى مساواتها بالرجل. ويتمثل ذلك على الخصوص في مبدأ الرضا التام بالنسبة للمرأة في عقد الزواج وإهمال أي دور للولي في تزويجها إذا كانت راشدة، ومنعه من إجبار موليته على الزواج إن كانت قاصرة، والتضييق من تعدد الزوجات بسنّ قيود إضافية، ومساواة المرأة بالرجل في اكتمال الأهلية، وبالاحتفاظ للمرأة بحقها في الاشتراط قبل الزواج وبعده خاصة ما تعلق بعملها وعدم الزواج عليها، وعدم إسقاط الحضانة بالنسبة للمرأة العاملة ما لم يضر ذلك بمصلحة المحضون.

وأما فيما يتعلق بالحقوق والواجبات بين المرأة والرجل، فقد جعلها المشرع قائمة على أساس تبادلي، وجعل للمرأة ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للزوج.

وفيما يخص انحلال الزواج، فقد ارتقى المشرع بحق المرأة في طلب الخلع من الرخصة إلى الحق الأصيل الذي يقابل حق الرجل في الطلاق، وعلى ذلك فلا يتوقف إيقاع الخلع على رضا الزوج. كما وسع من دائرة الأسباب التي تجيز لها طلب التطليق وفك الرابطة الزوجية بما يرفع عنها الضرر الموجب لذلك مع استحقاقها التعويض عند ثبوت الضرر. كما أكد الحق في السكن بالنسبة للمطلقة الحاضنة حماية لها ولمحضونها.

ومسايرة منه للتطورات العلمية الحاصلة فقد أدخل المشرع تعديلات شكلية تمس الجانب الموضوعي للزواج، وذلك باشتراط وثيقة طبية تثبت خلو طالبي الزواج من أي مرض قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج. كما أجاز اللجوء إلى التلقيح الصناعي كوسيلة علمية حديثة للإنجاب، وفي موضوع النسب أجاز للقاضي الاعتماد على الطرق العلمية الحديثة في إثباته. غير أن هذا

الجواز مقيد شرعا بما يحتاط فيه للمحافظة على الأنساب من الضياع وبما تدعو الضرورة أو الحاجة إليه.

فجاءت هذه الدراسة لتبرز مدى توافق ما ذهب إليه المشرع الجزائري في قانون الأسرة وما استقرت عليه مبادئ القضاء من خلال المواد المتعلقة بالزواج والطلاق وآثار كل منهما مع ما هو مقرر في الفقه الإسلامي ومبادئ الشريعة الإسلامية التي حرصت على تنظيم العلاقة الزوجية بما يكفل استقرارها وتقوية أواصرها من تفعيل دور الولي وإشراكه في عقد زواج موليته على سبيل تقدير المصلحة الحقيقية لها في اختيار الأنسب لها وبرضاها إذا كانت راشدة، والذي من شأنه أن يرتب الأثر الإيجابي للزواج ويرفع من مكانة المرأة وقدرها حتى لا تنسب إلى الوقاحة. وأما بالنسبة لتعدد الزوجات فقد أباحته الشريعة الإسلامية بقيود من شأنها أن تحقق العدل والحق في حياة كريمة لكل زوجة، إذا صاحب الالتزام بهذه القيود قدر من الوعي والتربية الصحيحة، فيكون هذا منهجا لحل كثير من مشكلات الأسرة بدلا من أن يكون مشكلا اجتماعيا تعجز القوانين الوضعية عن إيجاد حلول واقعية له.

كما جعلت الشريعة الإسلامية العلاقة بين الزوجين قائمة على أساس أن قوامة الرجل تشاورية، وأن الطلاق جعل بيده حماية لهذه الرابطة من انحلالها لأتفه الأسباب، وأن الأصل في الطلاق الحظر- على الراجح في الفقه الإسلامي- إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فيكون الطلاق حلاّ علاجيا استثنائيا يرفع الضرر عن أحد الزوجين أو عن كليهما.

وقد شرعت من التدابير الإجرائية ما يصلح أن تكون حلولا وقائية للمحافظة على رابطة الزواج، كما في حالة بعث الحكمين عند خوف الشقاق بين الزوجين، وعلاج نشوز الزوجة بمراحل وخطوات تأديبية بقصد إصلاح حالها، كما أن للزوجة أن تتنازل عن بعض حقوقها وتصالح زوجها عند نشوزه.

وبهذا فإن نظرة الشريعة الإسلامية تتجه للتضييق من كل ما من شأنه أن يؤدي إلى هدم العلاقة الزوجية، وذلك من خلال دعوتها إلى الإصلاح والتصالح بين الزوجين عند تصدع العلاقة بينهما، وتقييد إيقاع الطلاق بالزمن والعدد والوصف، وأن يكون لحاجة ماسة تدعو إليه. وقد أثبتت الشريعة في هذه الحالة متعة لكل مطلقة تعتبر تعويضا لها عن ألم فراق زوجها لها، وإيناسا لها عن وحشة وحدتها.

وهذه النظرة تقرها المبادئ العامة للشريعة الإسلامية وما استقر عليه الاجتهاد الفقهي قديما وحديثا، والذي أسهم وبشكل فعال في التصدي لكل المستجدات بإيجاد الحلول المناسبة لها، بخلاف إسهامات قرارات المحكمة العليا التي لا ترقى في مفهومها إلى تحقيق معنى الاجتهاد الشرعي في شروطه وضوابطه. فجاءت –هذه القرارات– وسطا بين النظرة الفقهية والقانونية، الأمر الذي جعلها لا تتعدى مجرد تقليد لمذهب أو رأي معينين. فاقتصرت إسهاماتها على تصحيح أو تخطئة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الأدنى درجة من المحكمة العليا، وهذا الحكم ينطبق على النظر في مسائل الأسرة لاستمداد تقنين أحكامها من الشريعة الإسلامية، وهو ما يتطلب إخضاع العملية الاجتهادية في قضاء الأحوال الشخصية لنفس شروط وضوابط الاجتهاد القضائي الشرعي.

ولئن اتسمت هذه القرارات بنوع من الاجتهاد فلا يعدو أن يكون صورة للتجديد في جانبه الشكلي والذي يتمثل في تقنين أحكام الأسرة.

وأما التجديد في جانبه الموضوعي فيتمثل في الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية بعدما كان الأمر مقتصرا على المذهب المالكي.

ومع ذلك ينبغي مراعاة مجموعة من الضوابط في عملية الاجتهاد الانتقائي والانتقال بين المذاهب لاختيار الحكم الأيسر والأقرب في تحقيق المصلحة الحقيقية دون مخالفة في ذلك للقواعد الشرعية الكلية. ولا يكون ذلك إلا من المتأهلين علميا وعمليا ممن لهم حدّ الكفاية في العلم بالأحكام الشرعية والقانونية، حتى يخلص الجهد إلى صياغة قانونية مرنة وشاملة.

الأمر الذي جعل قانون الأسرة متأرجحا بين الجانب الإيجابي والسلبي في صياغة بعض أحكامه المتباينة فقها وقانونا وقضاء، ومحل صراع إيديولوجي وتجاذب فكري عميق، يُبقي مجال المناقشة والإثراء واسعا، وإمكانية التعديل قائمة.

Sommaire de recherche

Les dispositions de la charia islamique et le milieu du dix-neuvième siècle, le droit général à t ous les aspects de la vie, où la loi ailleurs dans les pays arabes et musulmans. Elle est assistée par le droit de survivre tout le temps. il contient des éléments de son actif à rester, à contrôler les sources de pointe souple pour per mettre aux législateurs de chaque époque et de formuler des premières théories, les principes et les règles qui ont été dans les textes de la charia sans rupture, ni changement.

Jurisprudence et juridiques - une branche de l'ensemble des cas - y compris les actifs sous-jac ents et les contrôles pour corriger la bonne gouvernance dans les affaires dont elle est saisie, e t de pouvoir examiner ses solutions à de nouveaux faits et des incidents dans les différents do maines de la vie humaine à tous les temps et les lieux. Cependant, les changements dans les s ociétés musulmanes et de l'impact de la marée à l'étranger et de l'Ouest invasion culturelle a c onduit à l'élimination du dépôt de la demande des questions juridiques régissant le statut perso nnel, des relations familiales dans le cadre des dispositions de la charia islamique fixe et déter ministe discrétionnaire textes, qui font d'elles de suivre le rythme avec les exigences de l'époq ue et les besoins de la vie humaine dans l'esprit de la législation OCI.

Toutefois, ce n'est pas le lieu d'un accord entre les gouverneurs et les hommes de pensée entre les partisans du changement touchés par la nouvelle civilisation et le progrès moderne de l'Ou est, avec un appel à réduire le champ d'application de la justice dans les affaires de la famille l égitime, affirmant être en conformité avec la réalité et ne parvenait pas à l'évolution de la situ ation et de la digestion des droits des femmes, et les lois de remplacement de l'état qui sont étr angers - à leurs yeux - une approche plus réaliste et adapté aux exigences de l'âge et du dévelo ppement, et à assurer le renforcement du statut juridique et social des femmes.

En effet, ce que le monde assiste à la désintégration des valeurs occidentales et de l'effondrem ent des principes et l'éthique, et la baisse du niveau et du statut des femmes au niveau le plus b as niveaux, des éléments de preuve de la haute condoléance islamique pour les femmes quel q ue soit le lieu d'assurer sa protection et à la stabilité, la sécurité et de la sécurité. En dépit de toutes cette famille est restée dans la société algérienne - comme certains États ara bes - régie par la loi islamique, même si elle ne les rend pas compte tenu notamment de la légi timité des tribunaux en matière de statut personnel et de la famille, par le biais de la loi n ° 84- 11 pour l'année 1984, qui est né de des conflits idéologiques et des affectations de pensée, qui a finalement conduit à la publication de la loi en conformité avec les traditions authentiques d e la société algérienne, dans une certaine mesure.

Après plus de vingt ans, à la suite des changements politiques et des développements scientifi ques en Algérie, et la grande voix de partisans du changement, étant donné les pressions extér ieures imposées - pour les sociétés arabes - sous prétexte de protéger les droits de l'homme et l 'égalité entre les hommes et les femmes, il incombe au législateur de revoir la loi modifiée par celle-ci. la l'annulation de certains de ses articles et l'enrichissement des autres et ajouter à Dans le contexte de ce conflit a affecté l'amendement, qui a augmenté de 05-02 pour l'année 2 005, les matériaux les plus importants qui permettraient d'améliorer la situation des femmes et de renforcer leur cadre juridique et l'égalité sociale de l'accès aux hommes. C'est en particulie r le principe de consentement pour les femmes dans le contrat de mariage et l'abandon de tout rôle dans le mariage de la Couronne s'ils ont un sens, et de l'empêcher de forcer le mariage de sa fille qu'elle est mineure dans sa responsabilité, puis la polygamie adopter des restrictions su pplémentaires, et de l'égalité des hommes et des femmes dans la réalisation de l'éligibilité et le

maintien des femmes le droit d'exiger, avant et après le mariage, notamment en ce qui concer ne ses travaux et de ne pas se marier, et aucune goutte de maternelle pour les femmes qui trav aillent ne sont pas de nuire aux intérêts de l'enfant.

En ce qui concerne les droits et devoirs entre les hommes et les femmes, a fait un droit fondé s ur une base de réciprocité, et à rendre les femmes étaient financièrement indépendant de l'info rmation financière à son mari.

En ce qui concerne la dissolution du mariage, la loi a évolué en une femme le droit de demand er une licence de la « Khule3 » « La demande de divorce de la femme » à droite, ce qui correspond au droit naturel des hommes de divorcer, il dépend du consenteme nt du rythme de la « Khule3 » mari. Également élargi les motifs de divorce pour demander u ne levée du lien du mariage, ce qui porte atteinte à la raison positive à l'indemnisation en cas d e preuve de dommage. Il a également souligné le droit au logement pour la protection absolue de son et de favoriser son enfant en état de nursery.

Et suivre le rythme de l'évolution du progrès scientifiques ont présenté des amendements à la l égislation concernant les aspects formels de fond du mariage, et que l'exigence d'un document médical de prouver l'absence de mariage, les demandeurs de toute maladie susceptible de con stituer une menace, est incompatible avec le mariage. Il a également autorisé l'utilisation de m oyens artificiels de la naissance de la science moderne, et la question des ratios permet au jug e de se fonder sur des méthodes scientifiques modernes à prouver. Ceci, cependant, y compris le passeport légitimement limité par la garde de préserver le lignage et la perte de la nécessité ou de besoin.

Cette étude vient de mettre en évidence la mesure dans laquelle le législateur a été occupé par l'Algérie le droit de la famille et les principes établis par le pouvoir judiciaire à travers les arti cles sur le mariage et le divorce et les implications de chacun avec ce qui est établi dans la juri sprudence islamique et les principes de la loi islamique, qui vise à réglementer la relation conj ugale dans le but d'assurer la stabilité et renforcer les liens de l'activation du rôle de tuteur et d e participation à un mariage de sa gardée pour l'estimation d'intérêt réels dans le choix des plu s appropriés, et avec son consentement, si l'adulte, ce qui aurait un impact positif de mariage e t d'élever le statut des femmes et afin de ne pas attribuer à l'impudence. Quant à la polygamie a approuvé les restrictions de la loi islamique qui permettrait d'atteindre la justice et le droit à une vie digne de chaque époux, si l'engagement en faveur de ces restrictions dans la mesure o ù la prise de conscience et une bonne éducation, cette approche serait donc une solution à de n ombreux problèmes de la famille plutôt que d'un problème social, les ordonnances ne peuvent de trouver des solutions réalistes à elle.

Islamique a également fait le lien entre époux fondée sur le fait que la tutelle des hommes de c onsultation, et le divorce dans sa main, faisant de la protection de la dissolution de l'Associati on pour les plus futiles raisons, et que l'origine de l'interdiction du divorce - de la plus correct e de la loi islamique -, mais en cas de besoin, à un divorce, une thérapeutique dommage excep tionnel portant sur l'un des conjoints ou les deux.

A entrepris des actes de procédure à ce qui fonctionne et de solutions préventives pour préser ver le mariage, comme dans le cas où les deux envoyé une peur de la dissension entre les épo ux, l'épouse d'importance et de traitement des phases et des mesures disciplinaires en vue de r éformer le même, et pour la femme à renoncer à certains de leurs droits et de la réconciliation avec son mari en cas de désagrément.

Dans cette optique, la charia islamique tend à se réduire chacun de ce qui conduirait à la destr

uction de la relation conjugale, y compris par le biais de son appel à la réforme et de réconcili ation entre les époux lors de la rupture entre eux, et en limitant le rythme de l'époque du divor ce, le nombre et la description, et ont appelé à un besoin urgent. La charia a prouvé dans cette affaire est considérée comme un pur plaisir pour tous afin de compenser la douleur de la sépar ation de son mari, et son inhospitalière et en intensité.

Ce point de vue est appuyé par les principes généraux du droit islamique et de la jurisprudenc e établie par l'ancien et le moderne, ce qui a contribué de manière efficace et dans le traitemen t de toutes les nouvelles de trouver les solutions appropriées, d'autres contributions que les dé cisions de la Cour suprême, qui n'a pas de réaliser le concept de la signification de diligence e n matière de médecine légale et de contrôle. Came - ces décisions - un compromis entre le poi nt de vue de la jurisprudence et juridique, et qu'il n'est plus qu'une simple tradition de la doctri ne ou opinion souligné. Vaguetsrt contributions à la correction ou la critique de la jurispruden ce des juridictions inférieures de la Cour suprême, cette disposition s'applique à l'examen des questions de la famille d'en tirer des dispositions de la codification du droit islamique, qui exi ge que le pouvoir discrétionnaire dans le district de statut personnel dans les mêmes condition s et contrôles de la jurisprudence.

Bien que les décisions de ce genre de cas n'est pas seulement une image de l'innovation dans l a partie formelle, ce qui est de codifier les dispositions de la famille.
La partie de la rénovation est de profiter de toute la doctrine après avoir été limité au rite malé kite.

Toutefois, il convient de prendre en compte un éventail de disciplines dans le cas des processu s de sélection et de la transition entre les doctrines de la gauche et le choix de la gouvernance la plus proche de l'intérêt réel, sans violer les règles de la faculté de droit. Est non seulement s cientifiquement et pratiquement qualifiés avec une assez loin en termes de science et de la légi flexible timité juridique, constate le même effort pour formuler un ensemble complet et juridique.

Qui a le droit de la famille du swing entre le positif et négatif libellé de certaines dispositions de la divergence de jurisprudence et de droit et le pouvoir judiciaire, et la place des conflits id éologiques et de la profonde attraction intellectuelle, que le débat large et à l'enrichissement, e t la possibilité de la modification liste.

The provisions of Islamic Sharia law to the mid-nineteenth century, the general l aw in all aspects of life, where the law elsewhere in the Arab and Muslim countr ies. It was assisted by the law to survive through Aldhor days and it contains ele ments of its assets to stay, to control sources of advanced flexible to allow the le gislators in each era and to formulate initial theories, the principles and rules that or change. came in the texts of the Shariah without breaking it, Jurisprudence and legal - a branch of the general case - including the underlying assets and controls to correct him good governance in the cases before it, and abl e to consider its solutions to new facts and incidents in various areas of human li fe at all times and places. However, the changes in Muslim societies and the imp act of the tide of foreign and Western cultural invasion led to the elimination of f iling the application of the legal issues governing the personal status of family re lations under the provisions of Islamic Sharia fixed and discretionary determinist ic texts, which make them keep pace with the requirements of the times and the needs of human life in line with the spirit of the legislation OIC.

However, this was not the place of an agreement between the governors and me n of thought between the advocates of change affected by the incoming civilizati on and advancement of modern Western, with a call for narrowing the scope of application of the judiciary in the affairs of the legitimate family, claiming to be in line with reality and fail to address the developments and the digest of women 's rights, and laws by replacing the status which are foreign - in their view - a mo re realistic and responsive to the requirements of the age and development, and t o ensure the strengthening of the legal and social status of women.

Indeed, what the world is witnessing the disintegration of the Western values an d the collapse of the principles and ethics, and the decline of the level and status of women to the lowest grades, evidence of the high Islamic Shariah and her Pet krema for women regardless of the location to ensure its protection and stability, safety and security.

In spite of all this family has remained in the Algerian society - as some Arab sta tes - governed by Islamic law, even if it does not make them especially in view o f the legitimacy of the courts in matters of personal status and family issues, thro ugh Act No. 84-11 for the year 1984, which was born of ideological conflicts an d the enticements of thought, which finally led to the issuance of the law in line extent. with the genuine traditions of the Algerian society to some After more than twenty years, following the political changes and scientific deve lopments in Algeria, and the high voices of advocates of change, given the exter nal pressures imposed - to Arab societies - the pretext of protecting human rights and equality between men and women, it was incumbent on the legislature to re

consider the law amended by cancellation of some of its articles and the enrichment of others and add to it.

Against the backdrop of this conflict has affected the amendment, which was up 05-02 for the year 2005, the most important materials that would enhance the status of women and strengthen their legal and social equality of access to the men. This is in particular the principle of full consent for women in the marriage contract and the neglect of any role in the marriage of the Crown if they have any sense, and to prevent him from forcing Muleth to marriage that she is a minor, and then polygamy enact additional restrictions, and the equality of men and women in the completion of the eligibility and retention of women the right to require before and after marriage, especially with regard to its work and not to marry, and no-drop nursery for working women do not harm the interests of the child.

With regard to the rights and duties between men and women, made it a law based on a reciprocal basis, and to make the women were financially independent from the financial disclosure to her husband.

With regard to the dissolution of marriage, the law has evolved in a woman's right to request a license from the Khula to the right, which corresponds to the inherent right of men to divorce, so it depends on the consent of the rhythm of the Khula husband. Also expanded from the grounds for divorce to request a lifting of the marriage bond, bringing harm to the positive with due compensation when evidence of damage. He also stressed the right to housing for the absolute protection of her and her foster Mhoudunha.

And keep pace with the developments from the scientific advances have introduced amendments to legislation affecting the formal substantive aspect of marriage, and that the requirement of a medical document to prove the absence of marriage applicants from any ailment likely to pose a threat is incompatible with marriage. It also authorized the use of artificial means of birth of modern science, and the issue of ratios allows the judge to rely on modern scientific methods to prove. This, however, including the passport legitimately restricted by the guard to preserve the lineage and the loss of the necessary or needed.

This study came to highlight the extent to which the legislature has been held by the Algerian family law and the principles established by the judiciary through the articles on marriage and divorce and the implications of each with what is established in Islamic jurisprudence and the principles of Islamic law, which sought to regulate the marital relationship in order to ensure stability and strengthen the ties of activating the role of guardian and involvement in a marriage Muleth for estimating real interest in the selection of the most appropriate, and with her consent if the adult, which would have a positive impact of marriage and raise the status of women and so as not to attribute to impudence. As for polygamy has A

PPROVAL restrictions of Islamic law that would achieve justice and the right to a dignified life of each spouse, if the commitment to these restrictions as far as awareness and proper education, this approach would thus be a solution to many of the problems of the family rather than a social problem unable ordinances to find realistic solutions to it.

Islamic Sharia also made the relationship between spouses based on the grounds that the guardianship of men consultative, and divorce in his hand, making the p rotection of the dissolution of the Association for the most trivial reasons, and th at the origin of the prohibition of divorce - to the more correct view of Islamic la w - but if need be, to be a divorce, a therapeutic bringing exceptional damage on one of the spouses or both.

Has begun of procedural measures to be what works and preventive solutions to preserve the marriage, as in the case when the two sent a fear of dissension betw een the spouses, the wife prominence and treatment phases and disciplinary step s in order to reform the same, and for the wife to give up some of their rights an d reconciliation Nhozh at her husband.

In this view, the Islamic sharia tends to narrow each of which would lead to the destruction of the marital relationship, including through its call for reform and r econciliation between the spouses when the rift between them, and restricting th e pace of the time of divorce and the number and description, and have called fo r an urgent need. Sharia law has proved in this case is considered an absolute ple asure for all to compensate for the pain of parting from her husband, and her Ian assa inhospitable and intensity.

This view is endorsed by the general principles of Islamic law and jurisprudence established by the ancient and modern, which contributed to and effectively in d ealing with all new finding appropriate solutions to them, other than contribution s to the decisions of the Supreme Court, which did not amount to achieve the co ncept of the meaning of diligence in terms of forensic and controls. Came - these decisions - a compromise between the view of jurisprudence and legal, and that it is no more than a mere tradition of the doctrine or opinion pointed out. Vaguet srt contributions to the correction or criticism of the judicial decisions of lower c ourts from the Supreme Court, this provision applies to the consideration of fami ly issues to derive from the provisions of the codification of Islamic law, which r equires the discretionary place in the district of personal status to the same condi tions and controls the legal jurisprudence.
While the decisions of this kind of case is not merely a picture of the innovation in the formal part, which is to codify the provisions of the family.

The substantive part of the renovation is to take advantage of all the doctrine aft er it was limited to the Maliki rite.

However, it should take into account a range of disciplines in the case of selectiv e process and the transition between the doctrines of the left and the choice of go vernance closest to the real interest without violating the rules of the law faculty. Is not only scientifically and practically qualified with a far enough in terms of science and legal legitimacy, even finds the effort to formulate a comprehensive and flexible legal.

Which made the law of the family swing between the positive and negative wor ding of some provisions of the divergent jurisprudence and law and the judiciary , and the place of ideological conflict and the deep intellectual attraction, keep th list. e discussion broad and enrichment and the possibility of the amendment